وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنـة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم القانون العام
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي
فرقة بحث الجريمة الاقتصادية

تنظم الملتقى الوطني الحضوري/الافتراضي عبر تقنية google Meet حول:

مستجدات جرائم التزوير واستعمال المزور

- قراءة على ضوء قانون 02/24 -

يوم: 11 ديسمبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:	رئيسة اللجنة العلمية:
أ.د/ عبد السلام ضيف- مدير الجامعة	د/ مزياني سهيلة
مدير الملتقى:	رئيسة اللجنة التنظيمية:
أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي - عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية	أ.د/ نورة بن بوعبدالله
رئيسة الملتقى:	المشرف العام: أ.د بن بوعزيز آسية
د. بن دعاس لمياء	

ديباجة الملتقى:

جريمتي التزوير واستعمال المزوَّر إخلالًا صارخًا بالثقة العامة، وانتهاكًا لمبادئ الشفافية والنزاهة التي تُعدّ من ركائز دولة القانون، ولأن [illegible] لا تقتصر على الأفراد أو فئة بعينها، بل تمتدّ لتطال مقوّمات الاستقرار الداخلي للدولة ومصالحها الحيوية، فقد تدخل المشرّع الجزائري وأصدر نصوصًا قانونية خاصة لمواجهة هذه الظاهرة ومنها القانون رقم 24-02، تجسيدًا لالتزام الدولة بأخلقة الحياة العامة ووضع حدٍّ للتجاوزات التي أفرزها تفشّي التزوير في مختلف القطاعات.

لقد برزت في هذا السياق ممارسات خطيرة داخل المجتمع، لا سيما ما تعلّق منها بالحصول على امتيازات دون وجه حق –من منح وسكنات وعقارات، وحتى الإعانات والمساعدات الاجتماعية –بواسطة وسائل احتيالية تقوم على التزوير، كما توسّعت الظاهرة لتشمل تزوير النقود، والمحرّرات، والوثائق الرسمية بمختلف أنواعها، وكذا الأختام والطوابع، فضلًا عن انتحال الوظائف والألقاب والأسماء وإساءة استعمالها، وذلك كله بقلبٍ متعمَّد للحقائق وبنية الغش لتحقيق مكاسب بطرق غير مشروعة.

إشكالية الملتقى:

إن السعي إلى تغيير الحقيقة بمختلف الوسائل غير المشروعة يُعدّ سلوكًا إجراميًا خطيرًا لا يهدد الفرد فحسب، بل يمتد أثره إلى المجتمع والدولة، لما يمثله من انتهاك صارخ للثقة العامة وتقويض لمقومات الشفافية والنزاهة، ولأجل ذلك، كان التدخّل السريع للمشرّع الجزائري ضرورة ملحّة، تجسّد في سنّ نصوص قانونية خاصة لمواجهة هذا السلوك الإجرامي الخطير.

وعليه، فإن كان القانون رقم 24-02 المتعلق بمكافحة التزوير واستعمال المزوّر قد جاء كاستجابة تشريعية لتعزيز حماية المجتمع من الانعكاسات السلبية لهاتين الجريمتين، فإن الإشكالية الجوهرية التي تُطرح تتمثل في : **إلى أي مدى يمكن لهذا القانون أن يُحقق فعالية شاملة في التصدي لجريمتي التزوير واستعمال المزوّر؟.**

محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لأخلقه الحياة العامة وتجلياتها في التعديل الدستوري رقم 20-442 وانعكاسه على القانون رقم 24-02، ومفاهيم قانونية تتعلق بالتزوير كما نص عليها القانون رقم 24-02 (المحرر، المحرر الرسمي، المحرر العرفي، الوثيقة...)، التزوير الاحتيال للحصول على المزايا والخدمات العمومية...

المحور الثاني: أهداف القانون رقم 24- 02 في إطار تعزيز النزاهة وحماية الثقة العامة، وكذا التدابير الاحترازية أو الوقائية (تأمين الوثائق والمحررات، التعاون الرقمي وانشاء منصة رقمية، استغلال قاعدة البيانات الرقمية من قبل الإدارات العمومية وتفعيل دور المجتمع المدني ...)

المحور الثالث: القواعد الإجرائية الخاصة بجرائم التزوير واستعمال المزور (قواعد الاختصاص، توسيع فئة الشرطة القضائية، خصوصية البحث والتحري والتحقيق، اعتماد الخبرة العلمية، إمكانية اللجوء الى آليات التعاون القضائي الدولي)

المحور الرابع: مجال التجريم وتشديد العقوبة وأثره في تحقيق الردع العام والخاص وفق القانون رقم 24-02 (تزوير الوثائق والمحررات، التزوير للحصول على المساعدات العمومية والاعفاءات، تزوير النقود والسندات المالية، تقليد أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات، شهادة الزور واليمين الكاذبة، انتحال الوظائف والألقاب والأسماء او إساءة استعمالها...).

أهداف الملتقى:

تهدف هذه التظاهرة العلمية إلى:

1- إبراز الأسس التي تقوم عليها أخلقة الحياة العامة ،ودورها في ترسيخ قيم النزاهة وتعزيز الثقة العامة داخل المجتمع.
2- دراسة القانون رقم 24-02 باعتباره إطارًا قانونيًا خاصًا لمكافحة جرائم التزوير واستعمال المزور من خلال تحليل مفاهيمه وتقييم مدى فعاليته في تحقيق الردع العام والخاص، الى جانب تسليط الضوء على التدابير الوقائية والاجرائية المعتمدة في هذا المجال.
3- رصد الأفعال الاحتيالية المرتبطة بالحصول على الخدمات والمزايا العمومية بطرق غير مشروعة ،وتحليل أبعادها القانونية والاجتماعية. والاقتصادية
4- تحليل أبرز صور التزوير الشائعة ،واستشراف آفاق تطوير المنظومة التشريعية في ظل التحديات الرقمية ،بما يكفل حماية الوثائق الرسمية ،وصون المصالح العامة ،وتعزيز الشرعية القانونية في مختلف القطاعات.

شروط المشاركـــة

- تقبل المداخلات الفردية والثنائية.
- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى.
- أن يتصف البحث بالجدية ويكون تناوله للموضوع متسما بالأصالة العلمية في ظل منهجية محكمة وتوثيق متكامل للمصادر والمراجع.
- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم في أعمال علمية سابقة.
- ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 15 صفحة (A4) بما في ذلك الملاحق والمراجع، يجب أن يتضمن البحث ملخصين :أحدهما باللغة العربية، والآخر بلغة أجنبية الإنجليزية أو الفرنسية، وألا يتعدى كل ملخص 300كلمة، مع إدراج الكلمات المفتاحية.

- يكتب المتن بخط **Simplified Arabic**بحجم 14، وتكون الهوامش بحجم 10أما بالنسبة للغة الأجنبية، فيُستخدم خط **Times New Roman** بحجم 14لمتن النص، و 12 للهوامش، وفي حدود الصفحة 2 سم من كل جانب، ويتم ادراج الهوامش آليا أسفل كل صفحة.

مواعيـــد هامـــــة

آخر موعد لإرسال المداخلات كاملة: 30 نوفمبر 2025

الموعد المفترض لإرسال إشعار القبول وإعلان برنامج الملتقى: 5 ديسمبر 2025

تاريخ انعقاد الملتقى: 11 ديسمبر 2025

البريد الإلكتروني للملتقى

forgery84batna@gmail.com

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
نيابة المديرة
المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات
الخارجية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

استمارة المشاركـــة

الاســم: ..... اللقب: .....

الرتبة العلمية: .....

التخصـص: .....

الوظيفـة: .....

المؤسسة المستخدمة: .....

البريد الالكتروني المهني: .....

رقم الهاتف: .....

محور المداخلة: .....

عنوان المداخلة: .....

.....

الملخص: .....

.....

.....

.....

.....